

رفع المدعي العام دعوى ضدّ مدعى عليهما، الأول بدخول منزل مواطن مقابلة عاملة منزليّة وزناً بها، والثانية بتمكين الأول. طلب المدعي العام حد الزنى غير المحسن وعقوبة تعزيرية للأول، وحد الزنى المحسن للثانية. غاب المدعي عليه الأول. أقرت الثانية بإدخال شخص للمنزل لكن أنكرت الزنا. استند المدعي العام لإقرار سابق، لكنها تراجعت عنه، فدرأت المحكمة حد الزنى عنها لوجود شبهة، وحكمت عليها بالسجن سنة ونصف والجلد، مع التوصية بالإبعاد. استأنف المدعي العام، وأيدت محكمة الاستئناف الحكم.